**المحور الأول : مدخل مفاهيمي لعلم الاقتصاد**

**أولا – مفهوم علم الاقتصاد :**

هو العلم الذي يدرس السلوك البشري و الرفاهية بين المقاصد و الأهداف التي لها عدة استعمالات و بين الموارد المتاحة المحدودة و النادرة.

و أصل كلمة اقتصاد هو كلمة [يونانية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9) ظهرت عام **400 ق م** تقريبا، حيث ألف المؤرخ اليوناني " **زينوفن** " كتابا تحت عنوان Œconomicus والتي تعني فن إدارة البيت، ثم توسع الناس في مدلول البيت حتى أطلق على الجماعة التي تحكمها دولة واحدة، وعليه فلم يعد المقصود من كلمة اقتصاد المعنى اللغوي وهو التوفير، ولا معنى المال فحسب، وإنما المقصود المعنى الاصطلاحي لمسمى معين وهو تدبير شؤون المال، إما بتكثيره وتأمين إيجاده وإما بتوزيعه، ونظراً لما لكلمة اقتصاد من ارتباط وثيق في الحياة العامة بكلمة مادة أو مادي، فقد ذهب كثير من علماء الاقتصاد إلى إضفاء الصفة الاقتصادية على كل ما يمت إلى الوقائع المادية[[1]](#footnote-2).

* **بدايات تبلور علم الاقتصاد:**

على الرغم من أن النقاشات حول عمليات [الإنتاج](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC) والتوزيع دارت منذ بدايات [التاريخ](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE)، إلا أن الاقتصاد أخذ بالتبلور في صيغته الحالية كفرع علمي مستقل منذ أن قام [آدم سميث](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A2%D8%AF%D9%85_%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%AB) بنشر كتابه الشهير "[ثروة الأمم](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85)" عام 1776. ويعرّف [آدم سميث](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A2%D8%AF%D9%85_%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%AB) في كتابه مصطلح [الاقتصاد السياسي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A) بأنه أحد فروع علم [السياسة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9) والتشريع، ويهدف إلى أمرين أساسيين: الأول، تزويد الأفراد بكمية كافية ومستمرة من [المنتجات](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC)، أو [العمل](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%85%D9%84_%28%D8%AA%D9%88%D8%B6%D9%8A%D8%AD%29) على جعلهم قادرين على توفير هذه [المنتجات](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC) بشكل متواصل، والثاني، تزويد [الدولة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9) أو إثراء كل من الأفراد [والحكومات](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9). وفي [كتابه](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8) [ثروة الأمم](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85) يشير [آدم سميث](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A2%D8%AF%D9%85_%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%AB) إلى الاقتصاد بمصطلح (الاقتصاد [السياسي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9) – Political Economy) إلا أن هذا المصطلح استبدل تدريجياً في الاستعمال العام بمصطلح (الاقتصاد Economics) وذلك بعد عام 1870 بالإضافة أول من أستعمل [مصطلح](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%84%D8%AD) الاقتصاد السياسي [رجل دين](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%AC%D9%84_%D8%AF%D9%8A%D9%86) [فرنسي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7) يدعى أنطوان ديمونكريتيان و أول من تعامل بجدية مع علم الاقتصاد هم [أصحاب المذهب الطبيعي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D9%88%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9) حيث آمنوا [بالزراعة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A9) كمصدر صافي للربح.

مجالات الاقتصاد

و سنقدم مختصر لأهم التعاريف لعلم الاقتصاد: [[2]](#footnote-3)

- عرفه آدم سميث على انه العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الدول و المجتمعات من الحصول على الثروة و وسائل تنميتها

- عرفه ميلتون فريدمان على أنه ذلك العلم الذي يبحث في الطرق التي تمكن المجتمعات من حل مشكلات الحاجة و الندرة و المشكلات الاقتصادية

- عرفه سام ويلسون بأنه العلم الذي يهتم بدراسة الكيفية التي يختار بها الافراد و المجتمع الطريقة التي يستخدمون بها السلع لغرض الاستهلاك في الحاضر و المستقبل

- هو علم إدارة الموارد النادرة [[3]](#footnote-4)

- عرفه بيجو في كتابه اقتصاديات الرفاهية بأنه العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية

مما سبق يمكن القول أن علم الاقتصاد هو مجموعة من النظريات والنماذج الفكريّة التي تسعى إلى شرح كيفيّة بناء ثروة، وتوزيعها ضمن المجتمعات، وفهم طريقة تعامل الأفراد مع الموارد وخصوصاً مع نُدرة وجودها، ويُعرَّف علم الاقتصاد بأنّه الأسلوب المستخدم لتنظيم مجموعة من القطاعات، مثل القطاع الماليّ، والصناعيّ، والتجاريّ، كما يسعى إلى دراسة الأفكار الاقتصاديّة المرتبطة بمجموعة من السياسات. من التعريفات الأخرى لعلم الاقتصاد هو مصطلح يُستخدم للإشارة إلى مجموعة من الدراسات الإنسانيّة، والمتعلقة بطبيعة الاختيارات البشريّة المعتمدة على الاستفادة من الموارد المحدودة، ويتمُّ تقديم التحليل الاقتصاديّ؛ من خلال تنفيذ عمليات استنتاجيّة، مثل الاعتماد على المنطق في الرياضيات.[[4]](#footnote-5)

## ثانيا - أهمية علم الاقتصاد:

يركّز علم الاقتصاد على كيفية التوزيع المناسب للموارد في المجتمع، وهو يعتمد على عدَة ركائز منها: فهم ما يحدث في الأسواق والاقتصاد الكلي، ودراسة الإحصائيات عن حالة الاقتصاد والشرح عن أهميتها، وفهم خيارات السياسة المختلفة وتقييم نتائجها المحتملة، ومن الأمثلة على أهمية علم الاقتصاد ما يلي[[5]](#footnote-6):

* **التعامل مع نقص المواد الخام**: يزوَد علم [الاقتصاد](https://mawdoo3.com/%D8%A8%D8%AD%D8%AB_%D8%B9%D9%86_%D8%B9%D9%84%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF) بآلية للنظر في التبعات المحتملة لحالة التناقص في المواد الخام مثل: الغاز والنفط.
* **كيفية توزيع المصادر في المجتمع**: يتم النظر إلى كيفية توزيع الدخل في المجتمع، والتساؤل عمّا إذا كان عدم المساواة يؤدّي إلى خلق مشاكل اقتصادية أو يؤدي الى خلق حوافز اقتصادية.
* **تدخّل الحكومة في الاقتصاد**: مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد يعتمد على الفجوة الحاسمة في الاقتصاد، حيث يتجادل اقتصاديو الأسواق الحرّة مثل: حايك، وفرديمان حول محدودية تدخل الحكومة والأسواق الحرة، بينما يتجادل الاقتصاديون الآخرون مثل: كروغمان، وستيجليز حول إذا كان التدخل الحكوميّ يتغلّب على عدم المساواة، أو نقص الخدمات العامة؛ فعلى سبيل المثال: هل توفير الرعاية الصحية المجانية من قبل الحكومة يعتبر أكثر فعالية أم تشجيع الرعاية الصحية الخاصة.
* **مبدأ تكلفة الفرصة**: يمتلك كل شيء تكلفة الفرصة حسب المفهوم الاقتصادي؛ فعلى سبيل المثال: الإنفاق على دعم التعليم الجامعي المجاني يعني زيادة الضرائب من ناحية أُخرى، لكن التساؤلات التي قد تُطرح هي هل استخدام المال العام في هذه الحالات أمر مُجدٍ، أم هل هناك استخدامات أفضل للأموال.
* **الكفاءة الاجتماعية**: من أفضل استخدامات الاقتصاد هو إيجاد حلول لفشل [السوق](https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82)؛ فيمكن أن تؤدي القيادة إلى وسط المدينة على سبيل المثال إلى خلق عوامل خارجيّة سلبية مثل: التلوث والازدحام، وهنا يمكن أن يأتي دور الخبراء الاقتصاديين بفرض الضرائب على القيادة إلى المدن؛ لاستيعاب العوامل الخارجية.
* **المعرفة والفهم**: من أهم الوظائف الرئيسية للاقتصاديين فهم ما يحدث في الاقتصاد، والتحقيق في أسباب الفقر، والبطالة، وانخفاض النمو الاقتصادي.
* **التوقّعات**: تعد التوقّعات الاقتصاديّة أكثر صعوبة من فهم الوضع الحالي، وعلى الرغم من أنَ التوقعات ليست موثوقة دائماً، إلا أنّها يمكن أن تساعد في منح صناع القرار فكرة عن النّتائج المحتملة.
* **التقييم**: بسبب العديد من المتغيرات الغير معروفة يعتبر الاقتصاد علماً يختلف كلياً عن الرياضيات، ومن المستحيل أن تكون النتائج فيه نهائية، لكن الاقتصاديّ الجيد يكون على دراية بأنَ النتائج المحتملة تعتمد على متغيرات مختلفة، لذا يعد من الأفضل تجنّب اتباع منهج أيديولوجي مفرط، وعلى سبيل المثال: قد تمتلك [الحكومة](https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9) فلسفة "الأسواق الحرة هي الأفضل دائمًا"، لكنّ الاقتصاديّ سيكون مدركاً بنظرة أكثر وضوحًا في بعض الأسواق، مثل: الرعاية الصحية، والنقل، ويمكن أن يتغلب التدخل الحكومي على فشل السوق ويحسّن الرفاهية، وفي نفس الوقت لا يعني ذلك أنّ تدخّل الدّولة هو الأفضل دائماً.
* **الاقتصاد السلوكي**: وهو الذي ينظر إلى أسباب أفعال الناس، وإمكانية الحكومة على تعديل سلوكيات الناس إلى نحو أفضل.
* **تطبيق الاقتصاد في الحياة اليومية**: لقد درس الاقتصاديون الحديثون القوى الاقتصادية الكامنة وراء القضايا الاجتماعية اليومية[[6]](#footnote-7).

**ثالثا – نشأة و تطور علم الاقتصاد:[[7]](#footnote-8)**

إنّ نشأة وأصول علم الاقتصاد تعود إلى الحضارة اليونانيّة؛ إذ إنّ كلمة اقتصاد اشتُقّت من اللغة اليونانيّة القديمة، وأدّت التطورات الحضاريّة إلى انتشار مفهوم الاقتصاد بين الناس؛ حتى أصبح في الوقت الحاضر من المعايير الرئيسيّة التي تُستخدم لتحديد فشل أو نجاح المُنشآت والدول في إدارة أحوالها الاقتصاديّة، كما استُخدِمَت كلمة اقتصاد للإشارة إلى طبيعة النظام الاقتصاديّ المُطبّق في مجتمعٍ ما. لم يتفق الكثير من المُفكّرين والعلماء على تحديد الزمن الذي ظهر فيه علم الاقتصاد بمفهومه المعروف علميّاً وأكاديميّاً، ولكن تُشير أغلب الآراء إلى أنّ الفضل في تأسيس القواعد الأولى لهذا العلم يعود للعالم آدم سميث؛ بسبب اهتمامه بدراسة الأُسس الاقتصاديّة ومُعالجة كافة الظواهر الناتجة عنها، وتحديداً خلال الفترة الزمنيّة التي سبقت ظهور الثورة الصناعيّة، وما نتج عنها من تغيرات في مبنى علم الاقتصاد بشكلٍ عام

كما يعدُّ علم الاقتصاد من أهم العلوم التاريخيّة، وارتبط وجوده مع مجموعة من المفكرين والعلماء الاقتصاديّين، مثل آدم سميث، وكارل ماركس، وتوماس مالتوس، وحرصوا جميعاً على استخدام بيانات تاريخيّة ضمن تحليلاتهم الاقتصاديّة، وفي أواخر القرن التاسع عشر للميلاد ظهرت المدرسة الاقتصاديّة في ألمانيا، وجاءت رداً على مذهب التجارة الحُرّة التابعة لمفكّري الاقتصاد في بريطانيا، وقد ظهر جدلٌّ بين علماء الاقتصاد حول عدم وجود قوانين اقتصاديّة من الممكن تطبيقها عالميّاً؛ ممّا أدى إلى ظهور رأي ينادي بضرورة تطبيق كلّ دولة لمسارها الاقتصاديّ بمفردها. أدت الثورة الصناعيّة في الفترة الزمنيّة بين عامي 1760م - 1850م، إلى ظهور عهد جديد من نمو القطاع الاقتصاديّ؛ لأنّها جاءت نتيجة للتطوّرات التكنولوجيّة الرائدة في أوروبا، فظهرت العديد من الابتكارات كالمحرك البخاريّ، وأيضاً رافقتها مجموعة من التطورات في قطاع الصناعة، مثل ظهور تقنيات صهر الحديد والمواد الصلبة بالاعتماد على الفحم بدلاً من الخشب، كما انتشرت العديد من الاختراعات الميكانيكيّة، مثل السفن البخاريّة والسكك الحديديّة، في القرن التاسع عشر للميلاد نجح علم الاقتصاد نجاحاً باهراً مقارنةً مع غيره من العلوم الاجتماعيّة؛ ممّا أدى إلى ظهور نظريّة اقتصاديّة مترابطة المكوّنات، وعُرِفت باسم النظرية الكلاسيكيّة التي اهتمت بطبيعة النشاط الاقتصاديّ عند الأفراد، وأشارت إلى إمكانية التنبؤ بالنشاط الاقتصاديّ الإنسانيّ بسهولة، مقارنةً مع كافة المظاهر السلوكيّة الأخرى عند الأفراد.
**رابعا – مناهج علم الاقتصاد:**

يعتمد علم الاقتصاد على تطبيق مجموعة من المناهج الفكريّة والعلميّة، ومن أهمها[[8]](#footnote-9):

 **المنهج الاستنباطيّ**: هو من أقدم مناهج المعرفة؛ إذ يرجع إلى عهد أرسطو. والاستنباط عملية عقليّة يخلص بها من قضية تُعدّ مقدمة مسلماً بصحتها إلى قضية تعدّ نتيجةً لازمة لها)؛ عن طريق الاستعانة بمجموعة من القواعد الذهنيّة، ووفقاً لهذا المنهج يجب على المُفكر أو المُحلل الاقتصاديّ صياغة مجموعة من المقدمات الصحيحة وفقاً للافتراض الخاص به، ومن ثمّ يعتمد على استخدام التفكير العقليّ لاستخلاص كافة التعميمات المؤديّة إليها، ويساهم ذلك في تأليف النظريات الاقتصاديّة، وتعتمد صحة هذه النظريات على مدى سلامة التفكير المنطقيّ، والمقدمات المستخدمة في صياغتها.

 **المنهج الاستقرائيّ**: هو العملية المنطقيّة التي يخلص بوساطتها من الوقائع الفعليّة إلى القوانين العامة التي تحكم الظاهرة قيد الدراسة. ويرتبط دور هذا المنهج في الاقتصاد بنشاط المُفكر أو المُحلل الاقتصاديّ؛ من خلال توصّله إلى العديد من النظريّات الاقتصاديّة المعتمدة على التحليل الواعي، والمنتظم لكافة الوقائع والمشاهدات المرتبطة بالحياة العمليّة، ويدلُّ ذلك على أنّ المنهج الاستقرائيّ معاكس تماماً للمنهج الاستنباطيّ، ممّا يؤدي إلى وصف المنهج الاستقرائيّ بأنّه الاستدلال الصاعد، بينما يوصف المنهج الاستنباطيّ بأنّه الاستدلال النازل.

**خامسا – خصائص و أهداف علم الاقتصاد:**

**1 - خصائص علم الاقتصاد:**

 - اختصاصه بمصطلحات اقتصاديّة تميّزه عن غيره من أنواع العلوم، وخاصّة مصطلحات العرض والطّلب فإنّها تقترن فقط بالاقتصاد.[[9]](#footnote-10)

- انتهاج أساليب علميّة بحتة في وضع النظريّات التي تفسّر كافة الممارسات والتّعاملات فيه.

- وضع النّظريات بالاعتماد على تجريد الواقع أوّلاً؛ حيث يُؤخذ بعين الاعتبار ثبات بيئة العوامل المؤثرة ومدى تأثيرها على عوامل معيّنة.

- هو أحد فروع العلوم الاجتماعيّة، التي تهتمّ بأحوال الأفراد والمجتمعات من الناحية الاقتصاديّة.

- التّميّز بقدرته على استنباط القوانين الاقتصاديّة الخاصّة بالاعتماد على نظريّاته؛ سواءً كانت تجريديةً أو نظريّة أو تجريبيّة أو واقعيّة.

- الاهتمام بالعمليّة الإنتاجيّة؛ لضمان توفير الخدمات والسلع واستهلاكها في الحاضر والمستقبل.

- تركيز الضّوء على ماهيّة السلع والخدمات المُنتجة في مجتمع ما، وكيفية إنتاجها وتوزيعها بين فئات المجتمع وشَرائحه.

 **2 - أهداف علم الاقتصاد :**

**-** تحقيق النموّ الاقتصاديّ وتطورّه على الصعيدين المَحليّ والعالميّ.

- تثبيت مستويات الأسعار عند حدٍّ مُعيّن.

 - تحقيق الكفاءة الاقتصاديّة.

- التوظيف الكامل للأيدي العاملة في مجتمع ما، وجعلها مُنتجة.

- الأخذ بيد التجارة نحو التّوازن.

- توفير كلٍّ من: الحرية، والأمن الاقتصاديّ في المجتمعات.

- التوزيع العادل للدّخل

## سادسا - تطور مدارس الفكر الاقتصادي[[10]](#footnote-11)

### 1- الأفكار الاقتصادية البدائية

ولدت الأفكار الاقتصادية مع ولادة [الحضارات القديمة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B6%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA_%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85%D8%A9) [كالإغريقية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86)، [والرومانية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%86_%28%D8%AA%D9%88%D8%B6%D9%8A%D8%AD%29) [والهندية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF) مروراً بالصينية والفارسية و [الحضارة العربية](https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B6%D8%A7%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9&action=edit&redlink=1). وقد اشتهر عدة كتاب ينتمون إلى هذه الحضارات من أبرزهم [أرسطو](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%B1%D8%B3%D8%B7%D9%88) الفيلسوف الإغريقي المشهور، وشاناكيا 340 – 293 ق. م رئيس وزراء الإمبراطور الأول لإمبراطورية (موريا) في شرق آسيا، والفيلسوف العربي المعروف [ابن خلدون](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%A8%D9%86_%D8%AE%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%86) صاحب ([مقدمة ابن خلدون](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D8%A8%D9%86_%D8%AE%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%86)) الذي عاش في القرن الرابع عشر الميلادي. ويعتقد الكاتب التشيكي (جوزيف شومبيتير) أن الباحثين المتأخرى ن ما بين القرنين الرابع عشر والسابع عشر هم المؤسسون الحقيقيون لـ "علم الاقتصاد". ووصف جوزيف شومبيتير (ابن خلدون) بالرائد السباق في مجال الاقتصاد المعاصر، حيث أن العديد من نظرياته الاقتصادية لم تكن معروفة في أوروبا حتى وقت قريب نسبياً. لاحقاً قامت مدرستان أقتصاديتان هما المدرسة الطبيعية ([الفيزيوقراطية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D9%88%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9))، [والمدرسة التجارية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B0%D9%87%D8%A8_%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A) (المركنتلية)، بتطوير وإضافة مفاهيم اقتصادية جديدة، حيث ساهمتا في قيام "القومية الاقتصادية" و"[الرأسمالية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9) الحديثة" في [أوروبا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7).

#### 2 - الاقتصاد الكلاسيكي

كما هو معلوم فإن نشر كتاب [ثروة الأمم](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85) للكاتب [آدم سميث](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A2%D8%AF%D9%85_%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%AB) اعتبر بمثابة نقطة البداية لولادة علم الاقتصاد كفرع علمي منفصل ومتخصص، وقد حدد كتاب ثروة الأمم عوامل الإنتاج بكل من الأرض، قوة العمل، ورأس المال، واعتبر أن هذه العوامل الثلاث هي التي تشكل جوهر الثروة التي تمتلكها الأمة.

ومن وجهة نظر [آدم سميث](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A2%D8%AF%D9%85_%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%AB)، فإن الاقتصاد المثالي، هو نظام [السوق](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82) ذاتي التنظيم حيث يقوم هذا النظام بإشباع حاجات الأفراد الاقتصادية تلقائياً "أوتوماتيكياً". وقد وصف "سميث" آلية عمل [السوق](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82) بـ"اليد الخفية" التي تحث الأفراد على العمل على إشباع حاجاتهم الشخصية وبالتالي تحقيق أكبر منفعة ممكنة للمجتمع ككل. في كتاباته، أخذ "[آدم سميث](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A2%D8%AF%D9%85_%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%AB)" بعض أفكار ونظريات [المذهب الطبيعي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B0%D9%87%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%8A) في الاقتصاد "[الفيزيوقراطية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D9%88%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9)" ودمجها مع نظرياته، إلا أنه رفض الفكرة التي نادى بها الفيزيوقراطيون والقائلة بأن الأرض ([الزراعة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A9) فقط هي مصدر الإنتاج والثروة.

#### 3 - الاقتصاد الماركسي

أسسه المفكر الاقتصادي [كارل ماركس](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D8%A7%D8%B1%D9%84_%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%B3) الذي نادى بضرورة القضاء على مظاهر الملكية الفردية من خلال ثورة الطبقة العاملة والمستغلة على الطبقات الأخرى وخصوصاً الطبقة الرأسمالية وتجردها من الملكية الخاصة، وبعد ذلك تقود الطبقة العاملة دولتها وتسمى في العلوم الماركسية دولة " ديكتاتورية البروليتاريا " وتعبر بهذه الدولة إلى المجتمع الشيوعي الذي يحقق المساواة والعدل في توزيع الموارد [والناتج القومي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D8%AC_%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A) على الناس كافة، وهذهِ أحد ركائز قيام الفكر الشيوعي، ولنا أن نذكر حيال ذلك ماحدث للماركسية بجميع جوانبها العلمية بحيث إنها أصبحت في طور النسيان وهذا السبب يعود ليس في تناقض مبادئها أو فشلها كما يعتقد البعض بل الجهل بها والانحراف والانقلاب الذي حدث لها في بداية ستينيات [القرن العشرين](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%86) حيث جرى الانقلاب عليها من قبل المدعو " نيكيتا خروشتشوف " بانتصارة للطبقة الوسطى وخاصة شريحة العسكر كأقوى مكوناتها، انهيار [الإتحاد السوفيتي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%AA%D9%8A) لم تكن خلفة العلوم الماركسية بل الطبقة البرجوازية.[[11]](#footnote-12)

#### 4 - الاقتصاد الكينزي

اسس هذه النظرية الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز، وتركز هذه النظرية على دور كلا القطاعين العام والخاص في الاقتصاد اي الاقتصاد المختلط حيث يختلف كينز مع [السوق](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82) الحر (دون تدخل الدولة) اي انه مع تدخل الدولة في بعض المجالات. في نظريته يعتقد ان اتجاهات الاقتصاد الكلي تحدد إلى حد بعيد سلوك الافراد على مستوى الاقتصاد الجزئي، وهو قد أكد كما العديد من الاقتصاديين الكلاسيكيين على دور الطلب الكلي على السلع وان لهذا الطلب دور رئيسي في الاقتصاد خصوصا في فترات الركود الاقتصادي، حيث يعتقد انه من خلال الطلب الكلي تستطيع الحكومة محاربة البطالة والكساد، خصوصاً ابان [الكساد الكبير](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B3%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1). يعتقد ان الاقتصاد لا يميل إلى الاتجاه إلى التوظيف الكامل بشكل طبيعي وفق مبدأ اليد الخفية كما كان يعتقد الكلاسيكيين، وقد كان كثيراً يكتفي بشكر الاقتصادي سميث على كتاباته تتعارض نظرية التوظيف الحديثة بشدة مع النظرية الكلاسيكية حيث ترى النظرية الحديثة ان النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي على ضمان تحقيق التوظيف الكامل وان الاقتصاد الوطني قد يعمد إلى التوازن في الناتج الوطني رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديد فحالة التوظيف الكامل والمصحوب باستقرار نسبي في الاسعار وفق الفكر الكنزي انما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق.

#### 5 - مدارس وفروع اقتصادية أخرى

* يُمْكِنُ أيضاً أَنْ يُقسّمَ الاقتصاد إلى فروع جزئية عديدة وهذا لا يُلائمُ دائماً بعناية التصنيفِ الدقيقِ الكبيرِ. هذه الفروع الجزئية تتضمّنُ: [اقتصاد دولي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A)، [اقتصاديات عمل](https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%B9%D9%85%D9%84&action=edit&redlink=1)، [اقتصاديات رفاهية](https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%B1%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D8%A9&action=edit&redlink=1)، [اقتصاديات عصبية](https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%B9%D8%B5%D8%A8%D9%8A%D8%A9&action=edit&redlink=1)، [اقتصاد معلومات](https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA&action=edit&redlink=1)، [اقتصاديات موارد](https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF&action=edit&redlink=1)، [اقتصاد بيئي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A)، [اقتصاد إداري](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A)، [اقتصاد مالي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A)، [اقتصاد منزلي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D9%85%D9%86%D8%B2%D9%84%D9%8A)، [اقتصاديات تنمية](https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9&action=edit&redlink=1)، [وجغرافية اقتصادية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9).

هناك أيضاً منهجيات مستعملة من قبل الاقتصاديين الذي يصنفون وفق النظرياتِ المهمة.[[12]](#footnote-13)

* المثال الأهمّ قَدْ يَكُون [الاقتصاد القياسي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A)، الذي يُطبّقُ التقنياتَ الإحصائيةَ على دراسةِ [البيانات الاقتصادية](https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9&action=edit&redlink=1). [الاقتصاد الرياضي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6%D9%8A) الذي يَعتمدُ على الطرقِ الرياضيةِ، يتضمن ذلك الاقتصاد القياسي.
* اتجاه آخر أكثرُ حَداثةً، وأقرب إلى الاقتصاديات الصغيرة microeconomics، وهو يَستعملَ من [علم نفس اجتماعي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%84%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A) مفاهيم مثل ([اقتصاد سلوكي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%B3%D9%84%D9%88%D9%83%D9%8A)) وطرق ([اقتصاد تجريبي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A)) لفَهْم الانحرافاتِ عن تنبؤاتِ الاقتصادِ neoclassical.

الاقتصاد التطوّري يشكل [نظرية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9) مبتكرة تتماشى مع التوجهات التي تُريدُ فَهْم دورِ ' الروتينات في قيادة تطور السلوك.

يمكن اعتماد تصانيف أخرى أيضاً. [مالية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9) كَانتْ تقليدياً تعتبر جزء من الاقتصاد بما أن كنتائجه الأساسية تظهرُ طبيعياً مِنْ الاقتصاديات الصغيرة ؛ لكن أَسّسَ اليوم كعلم مستقل عملياً، مع أنه وثيق الصلة بالفروع الأخرى للاقتصاد.

لقد كَانَ هناك اتجاهُ متزايدُ للأفكارِ والطرقِ في الاقتصادِ التي يمكن تطبيقها في السياقاتِ الأوسعِ. بما أن التحليلَ الاقتصاديَ يُركّزْ على إتّخاذ القراراتِ، فيُمْكِنُ أَنْ يُطبّقَ، بدرجاتِ متفاوتة من النجاحِ، على أيّ حقل يتضمن أناسا يُواجهونَ بدائلِ أو خيارات ؛ [تعليم](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85)، [زواج](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC)، [صحة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D8%AD%D8%A9)، الخ. فهو يشكل [نظرية الخيار العام](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85) تدرس أيضا كيف يمكن للتحليل الاقتصادي أَنْ يُقدّمَ حلولا إلى تلك الحقولِ التي اعتبرتْ تقليدياً خارج الاقتصادِ. تَتداخلُ مناطقُ البحث في الاقتصادِ مع مناطق تابعة لعلومِ الاجتماعيات الأخرى، بما فيها [العلوم السياسية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85_%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9) [وعلم اجتماع](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%84%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9). الاقتصادَ السياسيَ الأكثر شيوعا يُدْعَى غالبا بشكل غير دقيق [رأسمالية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9).

انظر [اقتصاد سياسي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A) لدراسةِ الاقتصادِ ضمن سياق عِلْمَ [السياسة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9)، [واقتصاد اجتماعي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A) لدراسةِ الاقتصادِ ضمن سياق عِلْمَ الاجتماع.

أهم نواحي الاقتصاد التي تسترعي الانتباه : [تخصيص مصدر](https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%AA%D8%AE%D8%B5%D9%8A%D8%B5_%D9%85%D8%B5%D8%AF%D8%B1&action=edit&redlink=1)، الإنتاج، التوزيع، [التجارة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9)، [والمنافسة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D8%A9).

يمكن للاقتصاد أن يطبق من حيث المبدأ على أيّ مشكلة تَتضمّنُ الاختيارَ ضمن شروط الندرةِ أَو شروط اقتصاديةِ حاسمةِ.

بَعْض الاقتصاديين يَستعملونَ [السعر](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D8%B1) [والعرض والطلب](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%B1%D8%B6_%D9%88%D8%B7%D9%84%D8%A8) لخَلْق [نماذج اقتصادية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC_%28%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%29) تَتوقّعَ نتائجَ القراراتِ أَو الأحداثِ.

كما تسند للنماذج مهام أخرى حيث يُمْكِنُ لها أَنْ تُحلّلَ سلوكَ المجتمعاتِ الكاملةِ أيضاً.

**سابعا - أهم طرق التحليل الاقتصادي:[[13]](#footnote-14)**

تصف التعميمات الاقتصادية القوانين أو بيانات الاتجاهات في مختلف فروع الاقتصاد مثل الإنتاج والاستهلاك وتبادل وتوزيع الدخل. وفي رأي روبنز ، فإن التعميمات أو القوانين الاقتصادية هي بيانات عن التوحيد التي تصف السلوك البشري في تخصيص الموارد النادرة بين الغايات البديلة.

إن تعميمات الاقتصاد مثل قوانين العلوم الأخرى وعلاقات السبب والنتيجة في الدولة بين المتغيرات ووصف تلك الفرضيات الاقتصادية التي تم العثور عليها تتفق مع الحقائق أو ، بعبارة أخرى ، قد ثبتت صحتها من خلال الأدلة التجريبية. لكن يمكن التمييز بين التعميم (القانون) والنظرية.

يصف القانون أو التعميم العلاقة بين المتغيرات فقط ؛ لا تقدم أي تفسير للعلاقة الموصوفة. من ناحية أخرى ، تقدم النظرية تفسيرا للعلاقة المعلنة بين المتغيرات ، أي أنها تبرز الأساس المنطقي للتعميم. نظرية اقتصادية أو نموذج يستمد تعميما من خلال عملية التفكير المنطقي ويشرح الظروف التي بموجبها التعميم المذكور سيصدق.

### ****1. الطريقة الاستنتاجية:****

**استمدت التعميمات في الاقتصاد بطريقتين:**[[14]](#footnote-15)

(1) الطريقة الاستنتاجية ،

(2) الطريقة الاستقرائية.

سنشرح أولاً الطريقة الاستنتاجية لاشتقاق التعميمات الاقتصادية. وتسمى الطريقة الاستنتاجية أيضًا الطريقة التجريدية والتحليلية والبداهة وتمثل مقاربة مجردة لاشتقاق التعميمات والنظريات الاقتصادية.

**الخطوات الرئيسية في عملية استخلاص التعميمات الاقتصادية من خلال المنطق الاستنتاجي هي:**

أ) تصور المشكلة المطلوب التحقيق فيها ؛

ب) تحديد المصطلحات التقنية بدقة وإتاحة اﻻفتراضات المناسبة ، التي غالبا ما تسمى الفرضيات أو المباني ؛

ج) استخلاص الافتراضات ، أي استخلاص الاستنتاجات من المباني من خلال عملية التفكير المنطقي ؛ و

د) اختبار الفرضية المستقاة.

**أ) إدراك المشكلة:**

في أي استقصاء علمي ، يجب أن يكون لدى المحلل أو المنظر فكرة واضحة عن المشكلة التي يجب الاستفسار عنها. يجب عليه أن يعرف المتغيرات الهامة فيما يتعلق بسلوكه وعلاقاته المتداخلة التي يريد أن يستمد بها التعميمات. إن إدراك المشكلة ليس بالمهمة السهلة بأي حال من الأحوال.

####  ****(ب) تحديد المصطلحات التقنية وصنع الافتراضات:****

والخطوة التالية في عملية استخلاص التعميمات الاقتصادية هي تحديد المصطلحات التقنية المختلفة المستخدمة في التحليل بدقة ودون لبس ، وكذلك تحديد الافتراضات التي يقوم بها لاشتقاق التعميمات بوضوح.

كما ذكر أعلاه ، قد تكون الافتراضات السلوكية المتعلقة بسلوك المتغيرات الاقتصادية أو أنها قد تكون التكنولوجية المتعلقة حالة التكنولوجيا والعامية عامل. يتم افتراضات حاسمة على أساس الملاحظات أو الاستبطان.

أحد الافتراضات الحاسمة التي تم اتخاذها في علم الاقتصاد هو أن المستهلكين يحاولون تحقيق أقصى قدر من رضاهم ويحاول المنتجون مضاعفة أرباحهم. وبالمثل ، من المفترض أن يحاول المستثمرون تقليل مخاطرهم إلى الحد الأقصى وزيادة المعدل المتوقع لأرباحهم. يتم إجراء بعض الافتراضات فقط لتبسيط التحليل وقد لا يكون واقعيًا تمامًا.

إن العالم الاقتصادي الفعلي معقد للغاية ومليء بالتفاصيل التي تلعب فيها عوامل عديدة دورًا وتتصرف وتتفاعل فيما بينها. يعد إدخال افتراضات مبسطة أمراً ضرورياً للغاية لإبراز أهمية العوامل المهمة بالفعل التي لها تأثير على المشكلة قيد التحقيق.

وفقا للبروفيسور بولدينج ، فإن النظرية الاقتصادية تمثل مجرد "خريطة" لظاهرة العالم الحقيقي وليست صورة مثالية لها. على حد تعبيره ، "كما أننا لا نتوقع خريطة توضح كل شجرة ، كل شفرة من العشب في المشهد الطبيعي ، لذلك لا ينبغي أن نتوقع أن يأخذ التحليل الاقتصادي في الاعتبار كل التفاصيل والابتعاد عن السلوك الاقتصادي الحقيقي".

ومن ثم ، فإن ذلك يعني أن كل فرضية تقدمت بها النظرية قد لا تكون واقعية. العامل الحاسم في بناء نظرية صحيحة هو ما إذا كانت توقعاته مدعومة بالحقائق في العالم. يجب التعبير عن النظرية العلمية الصحيحة أو التعميم في شكل فرضية قابلة للدحض.

وكما ذكر أعلاه ، فقد عبر البروفيسور فريدمان في مقالته المعروفة الآن ، "منهجية الاقتصاد الإيجابي" عن وجهة نظر مفادها أنه لا ينبغي إعطاء الأهمية غير المبررة إلى "واقعية" الافتراضات. ما يهم أكثر من وجهة نظر النظرية العلمية ، وفقا له ، هو ما إذا كان يمكننا من التنبؤ بالأشياء بدقة.

#### ****(ج) استخلاص الفرضيات من خلال الخصم المنطقي:****

الخطوة التالية في اشتقاق التعميمات من خلال المنطق الاستنتاجي هي استنتاج فرضيات من الافتراضات أو الأماكن المأخوذة. الفرضية تصف العلاقة بين العوامل التي تؤثر على الظاهرة. تحدد العلاقة بين السبب والنتيجة بين المتغيرات التي لها تأثير على الظاهرة.

ثم ، من خلال العملية المنطقية ، يتم استنتاج الفرضية من الافتراضات التي تم وضعها. يمكن تنفيذ هذا المنطق المنطقي شفهيًا أو يمكن إجراؤه بعبارات رمزية باستخدام لغة ما يُعرف بالمنطق الرمزي.

تستخدم التقنية الهندسية أو الجرافيكية عادة لاستنتاج الفرضيات المتعلقة بالعلاقة بين العوامل. إلى جانب ذلك ، يمكن إجراء عملية الاستنتاج المنطقي بمساعدة المزيد من الرياضيات الرسمية.

هذه الأيام في جميع فروع الاقتصاد الحديث تقريبًا ، تستخدم الرياضيات كأداة لتحليل النظريات الاقتصادية والتعميمات بشكل متزايد. يثبت استخدام الرياضيات في التحليل الاقتصادي أنه مفيد للغاية حيث تجعل الطرق الهندسية التحليل أكثر تعقيدًا للفهم. إلى جانب ذلك ، فإن استخدام المنهج الرياضي يجعل اشتقاق الفرضيات الاقتصادية أكثر صرامة ودقة.

من الجدير بالملاحظة أنه عند اشتقاق فرضيات سليمة تحليليًا ، يجب على المرء أن يحذر من ارتكاب مغالطة منطقية في عملية الاستنتاج المنطقي. على سبيل المثال ، من غير المناسب استنتاج أن A يجب أن يكون سبب B ، إذا حدث A ليسبق.

علاوة على ذلك ، فمن المنطقي أن نقول أنه بما أن هناك درجة عالية من الارتباط بين هذين العاملين ، قل بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار ، يجب أن يكون السبب الأول لهذا الأخير ، ما لم يكن السببية منطقيًا. المتقدمة.

#### ****(د) اختبار أو التحقق من الفرضيات:****

Advertisement

يجب التحقق من الفرضيات التي تم الحصول عليها أعلاه قبل وضعها كتعميمات أو مبادئ اقتصادية. من أجل التحقق من الفرضيات ، لا يستطيع الاقتصاديون إجراء تجارب مضبوطة ، لأن عليهم اكتشاف التماثل في أنماط السلوك للإنسان.

لا يمكننا إجراء تجارب مع الإنسان في ظل ظروف مضبوطة ، كما هو الحال في المختبرات ، حيث يقوم العلماء الفيزيائيون بإجراء تجارب على الأشياء غير الحية للطبيعة ويقوم علماء الأحياء بعملها مع الحيوانات والنباتات. لذلك ، يجب على الاقتصاديين الاعتماد على الخبرة والمراقبة الخارجتين عن السيطرة.

إن المعلومات المتعلقة بالخبرة غير المنضبط حول أنماط السلوك المتعلقة بالمتغيرات المتعلقة بالرجل والاقتصاد متوفرة بشكل واف. غير أن اعتماد الاقتصاديين على تجارب غير خاضعة للرقابة يزيد من عدد الملاحظات المطلوبة للتحقق من الفرضيات أو لتحديد التعميمات.

إلى جانب ذلك ، فإن الحاجة إلى الاعتماد على تجارب غير خاضعة للرقابة تعقّد التحليل وتتطلب تفسير الحقائق بعناية لاكتشاف العلاقة الهامة بين المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بنجاح. البروفيسور باور يقول عن حق: "إن الحاجة إلى الاعتماد على خبرات غير خاضعة للرقابة تزيد من عدد الملاحظات المطلوبة ، وتعقد أيضا تحليلها وتفسيرها الناجح ، قبل أن نتمكن من تمييز التمايزات الكبيرة بنجاح والتأكد من حدودها".

ومع ذلك ، يمكن الإشارة إلى أنه على الرغم من التعقيدات والصعوبات التي ينطوي عليها التحقق من الفرضيات الاقتصادية من خلال التحليل الناجح والتفسير الصحيح للتجارب والملاحظات الخارجة عن السيطرة ، فقد تم وضع العديد من التعميمات المفيدة والمهمة في الاقتصاد.

في مجال الاقتصاد الجزئي ، تتعلق التعميمات الراسخة بالعلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة ، والعلاقة المباشرة بين السعر والكمية المقدمة ، وميل سعر المنتج ليكون مساويا للتكلفة الحدية في ظل ظروف مثالية المنافسة ، والميل للأجور لتكون مساوية لقيمة المنتج الحديدي في ظل ظروف المنافسة الكاملة والعديد من الآخرين.

في مجال الاقتصاد الكلي ، تتعلق التعميمات المعمول بها بتحديد مستوى الدخل القومي من خلال إجمالي الطلب والعرض الكلي في الاقتصاد الرأسمالي ، والزيادة المتعددة في الدخل والعمالة كنتيجة لزيادة أولية في الاستثمار تعتمد على حجم الميل الهامشي للاستهلاك ، واعتماد كمية الاستثمار على الكفاءة الهامشية لرأس المال ومعدل الفائدة والعديد غيرها.

تجدر الإشارة إلى أن غياب التجارب المسيطر عليها في الاقتصاد يؤثر على دقة القوانين والتعميمات الاقتصادية. وهذا يعني أن التعميمات في علم الاقتصاد ليست بنفس دقة تعاليم العلوم الفيزيائية ، وبالتالي فهي لا تنطبق على الجميع في جميع الظروف. بسبب غياب التجارب المضبوطة ، تفتقر التعميمات الاقتصادية إلى الحزم ، ولا يمكن قبولها بسهولة من قبل الجميع ، وحتى التعميمات التي تدحضها الأدلة التجريبية لا يتم التخلي عنها نهائياً من الجميع.

يشير البروفسور باور عن حق إلى أن غياب الدليل الحيوي والمثير الذي توفره التجارب المضبوطة يضيف إلى حد كبير صعوبة تأمين القبول للتعميمات التي يبررها بشكل وافٍ تحليل الأدلة المتاحة ". وبالمثل ، غياب التجارب الخاضعة للرقابة ، وفقا ل فريدمان ، يجعل التخلص من الفرضيات غير الناجحة بطيئة وصعبة. ونادرا ما يتم إسقاطهم من أجل الخير ويظهرون دائما مرة أخرى.

فيما يتعلق باللهب واختبار التعميمات الاقتصادية ، يجب أن يوضع في الاعتبار فرقتين ذات صلة. أولاً ، يجب التمييز بين العلاقة الوظيفية بين المتغيرات الاقتصادية وتسلسل الأحداث تاريخياً.

فعلى سبيل المثال ، لا يصبح قانون الطلب الذي ينص على علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة باطلاً نظراً إلى أن الأسعار والكميات المباعة لكثير من السلع تزداد خلال فترات الازدهار. ويرجع ذلك إلى أن بعض القوى الأخرى مثل زيادة الطلب على الاستثمار الكلي تعمل والتي تسبب زيادة في السعر والكمية المباعة خلال فترة الازدهار.

ثانياً ، يجب التمييز بعناية بين التنبؤ بالتعميم لإظهار صحته وبين التنبؤ بالأحداث المستقبلية ؛ قد لا تأتي الأحداث الفعلية بالضبط كما تنبأ بالتعميم ، ومع ذلك قد يكون التعميم صحيحًا. ويرجع ذلك إلى أن المسار الفعلي للأحداث ، كما ذكر أعلاه ، يحكمه العديد من العوامل الأخرى التي يفترضها التعميم الذي لا يزال ثابتاً تحت "شروط أخرى تبقى على حالها".

وهكذا ، "حتى إذا كان التنبؤ بأن منتجي محصول معين يستجيب إلى سعر أعلى من خلال إنتاج المزيد هو الصحيح ، فإن هذا التنبؤ لا يمكّننا من التنبؤ بدقة بمخرجات العام المقبل (التي لا تزال أقل حصادًا في المستقبل البعيد) سيتأثر الحدث بالعديد من العوامل إلى جانب التغييرات في السعر ".

في غياب التجارب المضبوطة ، من أجل التحقق من نظرياتهم يجب على الاقتصاديين الاعتماد على الملاحظات المباشرة للأحداث في العالم الحقيقي. نقصد بالملاحظات المباشرة "تجميع المعلومات شخصياً أو الاعتماد على مواد غير معالجة نسبياً مثل ملفات شركات الأعمال والدوائر الحكومية ، والتقارير المنشورة محلياً ، وقائع الاجتماعات التمثيلية ، والصحف ، والإعلانات ، وتقارير السوق ، وإشعارات المزادات وما شابه".

من أجل إثبات صحة الفرضيات ، وبالتالي لوضع القوانين أو التعميمات ، لا يمكن الاستخفاف بأهمية الملاحظات المباشرة. وهكذا فإن البروفيسور باور الأصول الصحيحة ، "إن عمق وأهمية التعميمات الاقتصادية تعتمد على جودة الملاحظات والتحليلات الأساسية".

**اختبار الفروض الاقتصادية من خلال الأساليب الإحصائية:**

في السنوات الأخيرة ، تم تطوير طريقة مفيدة جدا لاختبار الفرضية الاقتصادية. هذه هي الطريقة الإحصائية أو ما يطلق عليه الآن طريقة الاقتصاد القياسي. تشغل الطريقة الإحصائية أو الاقتصادية القياسية للتحقق من التعميمات النظرية وتضعها مكانًا مهمًا بسبب التطبيق المحدود للتجارب المسيطر عليها في علم الاقتصاد.

وقد تم تطوير الأساليب الإحصائية المختلفة مثل تحليل الانحدار لاختبار فرضيات اقتصادية تجريبيا على أساس البيانات الاقتصادية التي تم جمعها. وتتمثل ميزة الاقتصاد القياسي في أن درجة العلاقة الوظيفية بين المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالقيمة الكمية الدقيقة يتم الحصول عليها من خلاله ، كما يمكن تقدير مستوى أهمية النتائج.

في الآونة الأخيرة ، استخدمت طريقة الاقتصاد القياسي لتحديد العلاقات الدقيقة بين العرض النقدي ومستوى السعر ، وكمية المال والدخل القومي والاستهلاك والدخل وتراكم رأس المال ومعدل النمو الاقتصادي وما إلى ذلك.

ومع ذلك ، يمكن الإشارة إلى أنه لا يمكن استخدام التحليل الإحصائي أو الاقتصاد القياسي لوحده لاشتقاق وتثبيت المبادئ والنظريات الاقتصادية. يجب تطوير فرضيات أو نظريات اقتصادية منطقية قبل أن نتمكن من استخدام التحليل الإحصائي بشكل مفيد لاختبارها والتحقق منها.

في الواقع ، هناك حاجة لنظرية أو فرضية مسبقًا لاختيار الحقائق والبيانات ذات الصلة فيما يتعلق بالمتغيرات ذات الصلة والتي يمكن إخضاعها للاختبار التجريبي من خلال طرق الاقتصاد القياسي. البروفيسور ميردال على حق تمامًا ، عندما يقول: "النظرية ، لذلك ، يجب أن تكون دائمًا قبل الملاحظة التجريبية للحقائق.

الوقائع تعني شيئًا ما يتم تأكيده وتنظيمه في إطار نظرية. والواقع أن الحقائق كجزء من المعرفة العلمية ليس لها وجود خارج هذا الإطار. يجب طرح الأسئلة قبل الحصول على إجابات ، ومن أجل فهمها ، يجب أن تكون الأسئلة جزءًا من محاولة منسقة منطقية لفهم الواقع الاجتماعي ككل. إن المقاربة غير النظرية ، في منطق صارم ، لا يمكن تصورها. "يمكن تلخيص الخطوات الرئيسية المتبعة في صياغة النظريات الاقتصادية والتعميمات من خلال الطريقة الاستنتاجية على النحو المبين أدناه.

**مزايا وعيوب الطريقة الاستنتاجية:**

تم استخدام النهج الاستنتاجي في تأسيس التعميمات الاقتصادية على نطاق واسع من قبل الاقتصاديين الكلاسيكيين والكلاسيكيين الجدد مثل ريكاردو ، مالتوس ، سينيور ، شبيبة ميل ، ماركس ، مارشال و بيغو. لا يزال يتمتع بشعبية كبيرة مع الاقتصاديين المودم كما أن لديها العديد من المزايا. أولاً ، يمكن استخدام تقنيات رياضية مفيدة لاشتقاق قوانين ونظريات الاقتصاد.

وبمساعدة المنطق الرياضي الصارم ، يمكن تطوير النظريات الاقتصادية من خلال عملية الاستنتاج التي يمكن أن تفسر الظاهرة الاقتصادية بنجاح. ثانياً ، من خلال المنطق الاستنتاجي ، يمكن استنباط النظريات الاقتصادية المفيدة دون جمع وتحليل البيانات بشكل دقيق ومفصل مطلوب بموجب الطريقة الاستقرائية.

وبالتالي ، بالمقارنة مع طريقة الحث ، يكون الاستنتاج أقل استهلاكا للوقت وأقل تكلفة. ثالثًا ، في ضوء النطاق المحدود للتجارب المسيطر عليها في الاقتصاد ، فإن طريقة الاستنتاج هي طريقة مفيدة للغاية في بناء النظريات الاقتصادية. وذلك لأن العديد من القوى تعمل في وقت واحد على ظاهرة اقتصادية وليس من الممكن القضاء على بعض هذه من خلال تجربة مسيطر عليها.

هذا يدل على الأهمية الحاسمة للمنطق الاستنتاجي لبناء المبادئ أو النظريات الاقتصادية. رابعاً ، إن استخدام أساليب رياضية متطورة في المنهج الاستنتاجي يمكّن الاقتصاديين من إدخال الدقة والدقة في المبادئ والنظريات الاقتصادية.

على الرغم من المزايا المذكورة أعلاه ، لا ينبغي إغفال أوجه القصور في النهج الاستنتاجي. يتطلب استخدام الطريقة الاستنتاجية في استخلاص التعميمات الاقتصادية استخدام كفاءة عالية المستوى في المنطق والتجريد النظري.

هناك حاجة إلى قدر كبير من الرعاية والموضوعية لتجنب المنطق السيئ أو المنطق الاقتصادي الخاطئ. فمن الصحيح تماما أن الاقتصاديين غالبًا ما خدعوا أنفسهم وقراءهم من خلال الانخراط في ما وصفه ليونتيف ذات مرة بـ" التنظير الضمني "الذي يقدم الحشوات في شكل مساهمات جوهرية في المعرفة الاقتصادية."

إلى جانب ذلك ، فإن معظم الاقتصاديين لديهم أفكار مسبقة أو تحيز في العديد من القضايا الاقتصادية. إذا ما تقرر إنشاء تعميمات اقتصادية سليمة ، فيجب على الاقتصاديين أن ينأوا بأنفسهم عن الأفكار المسبقة المعيارية والتحيزات في عمليتهم المنطقية لاستخلاص التعميمات الاقتصادية.

علاوة على ذلك ، فإن النقص الكبير في النهج الاستنتاجي هو أنه مع نماذج نظرية متطورة للغاية تستند إلى افتراضات غير واقعية إلى حد كبير ، يمكن تطويرها والتي ليس لها أي أهمية عملية. في الواقع ، فإن هذه النماذج التحليلية غير ذات الصلة بالمحتوى التجريبي والقليل من القدرة على استخدامها لصياغة السياسات قد تم تطويرها من قبل الاقتصاديين. هذه النماذج ليست أكثر من مجرد "ألعاب فكرية". إذا كان للاقتصاد أن يعمل كأداة للتحسين الاجتماعي ، فينبغي تجنب بناء مثل هذه النماذج النظرية التي ليس لها استخدام تشغيلي.

وأخيراً ، في افتراضات الفرضيات الاقتصادية والاستنتاجات من خلال المنطق الاستنتاجي ، تلعب الافتراضات دوراً حاسماً. إذا كانت الافتراضات التي تم إجراؤها بحيث عندما يتم إزالتها ، يتم دحض الفرضية الاقتصادية المستندة إليها ، فإن إجراء هذه الافتراضات غير صحيح.[[15]](#footnote-16)

وبالتالي ، ينبغي على الشخص الذي يستخدم النهج الاستنتاجي أن يضع في اعتباره إلى أي مدى تعتمد صحة التعميمات المستمدة من الافتراضات التي تم وضعها. على سبيل المثال ، يستند تحليل الاقتصاد الكلي الكينيزي على افتراض اقتصاد رأسمالي مكتئب بالاكتئاب مع الكثير من القدرة الإنتاجية الزائدة.

لذلك ، تم إلحاق ضرر إيجابي بتطبيق النظريات الكينزية في سياق البلدان النامية مثل بلدنا حيث الفرضيات التي قدمها كينز ليست جيدة. وبالتالي ، ينبغي تجنب مجرد "تحليل استنتاجي لكرسي الذراع" ، إذا كان ينبغي الحفاظ على الطابع العلمي للاقتصاد.

### ****2. الطريقة الاستقرائية:****

الطريقة الاستقرائية التي تسمى أيضا طريقة تجريبية تستمد التعميمات الاقتصادية على أساس الخبرة والملاحظات. في هذه الطريقة يتم جمع البيانات المفصلة فيما يتعلق بظاهرة اقتصادية معينة ثم يتم بذل جهد للوصول إلى بعض التعميمات التي تلي الملاحظات التي تم جمعها.

ولكن من الجدير بالذكر أن عدد المشاهدات يجب أن يكون كبيراً إذا كان يمكن أن يؤدي إلى تعميم اقتصادي سليم. لا ينبغي للمرء أن يعمم على أساس ملاحظات قليلة جدا. هناك ثلاث طرق يمكن استخدامها لاستخلاص المبادئ والنظريات الاقتصادية.

**هم انهم:** التجريب ،الملاحظات ،طريقة إحصائية أو اقتصادية قياسية.

وكما ذكر أعلاه ، فإن التجارب ، أي استخدام التجارب المفتعلة هي محدودة التطبيق في الاقتصاد. أولاً ، على عكس العلوم الطبيعية التي تهتم بتحليل سلوك الكائنات الحية أو الحيوانات المطاعة مثل الجرذان والأرانب تحت تأثير الكلوروفورم ، فإن الاقتصاد يتعامل مع سلوك الإنسان الذي يكون متقلبًا إلى حد كبير ، ومتجهًا وغير قابل للإدارة.

إلى جانب ذلك ، لا يمكن للإنسان تحمل فكرة التجريب ، سواء بشكل فردي أو جماعي. ثانياً ، الظاهرة الاقتصادية هي نتيجة لتعدد العوامل وتؤدي إلى التفاعل والتفاعل فيما بينها.

ولذلك ، فإن الظاهرة الاقتصادية لا تكرر نفسها بنفس النمط الموحد. هناك عوامل عديدة تعمل على ظاهرة اقتصادية "تزعجها" وتجعل تكرارها بدقة غير محتمل. وبالتالي ، بالمقارنة مع الظواهر الطبيعية ، فإن الظواهر الاقتصادية هي ذات نمط موحد أقل ، أقل تكراراً وأكثر تغيراً.

ثالثًا ، يدرس الاقتصاديون الظواهر الاقتصادية التي تلعب فيها مجموعات الضغط مثل جمعيات أرباب العمل ، والنقابات العمالية ، وجمعيات اللوبي ، والأحزاب السياسية ذات الإيديولوجيات المختلفة دورًا حاسمًا ، وتؤدي أنشطتها إلى صعوبة إجراء تجارب مسيطر عليها في العالم الاقتصادي. ومع ذلك ، على الرغم من هذه الصعوبات ، يمكن استخدام الطريقة التجريبية في بعض المجالات.

على سبيل المثال ، أجريت تجارب لمعرفة قانون الإنتاج الصحيح ، أي ما إذا كان قانون العوائد المتناقصة ، قانون العوائد الثابتة أو قانون العائدات المتزايدة يعمل في العالم الحقيقي. إلى جانب ذلك ، غالبا ما تحاول المشاريع العامة أو الشركات الصناعية الكبرى تقييم تأثير التغيرات في أسعار منتجاتها على الطلب عليها وبالتالي معرفة مرونة الطلب لمنتجاتها.

#### ****خطوات مختلفة في طريقة الاستقرائي:****[[16]](#footnote-17)

تم اتخاذ خطوات مختلفة من خلال تطوير النظريات الاقتصادية من خلال الأسلوب الاستقرائي. الخطوة الأولى ، كما في النهج الاستنتاجي ، هي تحديد المشكلة. الخطوة الثانية هي تحديد المصطلحات والمتغيرات الفنية المتعلقة بالمشكلة.

إنها الخطوة التالية التي تميز الأسلوب الاستقرائي ، وهي جمع البيانات حول المتغيرات المتعلقة بالمشكلة والقيام ببعض التفكير الأولي حول العلاقات الوظيفية الممكنة بين المتغيرات ذات الصلة.

الخطوة الهامة التالية في بناء النظريات الاقتصادية في هذه الطريقة هي معالجة البيانات التي يتم جمعها ومعرفة ما هي العلاقات بين المتغيرات في الواقع جيدة. من هذا ، يتم تطوير النظرية التي يمكن صقلها واختبارها من خلال الأساليب الإحصائية.

وبمجرد تطوير النظرية ، يمكن للمرء أن يضع توقعات على أساسه ، كما هو الحال في النهج الاستنتاجي. إذا كانت توقعات النظرية تتفق مع الحقائق والسلوك الفعلي للاقتصاد ، فقد تم تطوير نظرية جديدة موثوق بها. إذا كانت نظرية جديدة تشرح "كيف تعمل الأشياء" أفضل من تلك الموجودة بالفعل ، فإنها تحل محلها.

ومع ذلك ، إذا كانت التوقعات تتعارض مع الحقائق الفعلية وسلوك الاقتصاد ، يتم تجاهل النظرية أو بذل جهود جديدة لتعديلها وتنقيحها من خلال جمع المزيد من البيانات ومعالجتها. يتم توضيح الخطوات المختلفة في بناء وتطوير النظريات الاقتصادية

إن ملاحظات الحقائق من خلال جمع البيانات التفصيلية واستخدام الأساليب الإحصائية للوصول إلى التعميمات الاقتصادية التي تحدد العلاقة بين الحقائق يجري اتخاذها بشكل متزايد.

بعض الأبحاث الحديثة في مجال الاقتصاد الكلي ، مثل طبيعة وظيفة الاستهلاك التي تصف العلاقة بين الدخل والاستهلاك ، تم الحصول على مبدأ التسريع الذي يصف العوامل التي تحدد الاستثمار في الاقتصاد من خلال استخدام الطريقة الاستقرائية في المقام الأول.

ومع ذلك ، لا بد من التأكيد مرة أخرى على أن استخدام الحث أو الطريقة التجريبية ليس ذا قيمة كبيرة إذا لم يكن مدعومًا بالفرضية الاقتصادية أو النظرية التي طورها المنطق الاستنتاجي. يمكن استخدام الأسلوب الاستقرائي في أفضل الأحوال لاختبار النظرية أو الفرضية بشكل تجريبي حول ما إذا كانت تتفق مع الحقائق أو تدحضها.

يوجد في المنهج الاستقرائي قيد آخر حيث يوجد خطر كبير من استخلاص الاستنتاجات من البيانات غير الكافية. للحصول على التعميمات من خلال الطريقة الاستقرائية ، يجب على المرء أن يعتني أنه قد تم أخذ عدد كافٍ من الملاحظات أو البيانات في الحسبان.

بالإضافة إلى ذلك ، فإن جمع البيانات نفسها ليست مهمة سهلة. ويجب على الباحث الذي يرغب في استخدام الأسلوب الاستقرائي للوصول إلى التعميمات أن يكون لديه معرفة جيدة بالأساليب الإحصائية ، أي أنه يجب أن يعرف فن جمع ومعالجة وتفسير البيانات. من الواضح أنه بالمقارنة بالطريقة الاستنتاجية ، فإن الطريقة الاستقرائية تستغرق وقتا طويلا ومكلفة.

#### ****الاستنتاج: دمج طريقتين:****

الآن ، وقد تم حل الخلاف الذي كان قائما بين الاقتصاديين في وقت سابق حول ما إذا كان النهج الاستقرائي أو الاستقرائي هو الأنسب في تطوير النظريات والمبادئ الاقتصادية. وجهة نظر المودم في هذا الصدد هي أن كلاهما ضروري للتطوير الصحيح للنظريات الاقتصادية العلمية. في الواقع ، هما متكاملان أكثر من كونهما منافسين.

يستنتج الاقتصاديون الحديثون أولاً فرضيات اقتصادية من خلال عملية الاستنتاج المنطقي ثم يختبرونها تجريبياً من خلال الأساليب الإحصائية أو الاقتصادية. وقد أشار مارشال بحق إلى أن "الحث والاستقراء ضروريان للفكر العلمي لأن كلا من اليمين والقدم اليسرى كلاهما ضروريان للمشي".

إن الدراسات التجريبية التي تتم عن طريق الطريقة الإحصائية أو الاستقرائية دون فرضية نظرية لتكون بمثابة دليل لاختيار البيانات غير مجدية. كما أن اشتقاق التعميمات الاقتصادية من خلال نهج المنطق الاستنتاجي دون اختبارها تجريبيا من خلال الطريقة الاستقرائية هو أيضا غير مناسب تماما.

كما توضح الدراسات التجريبية التي أُجريت في النهج الاستقرائي حقائق أو ظواهر اقتصادية مهمة تتطلب تفسيرًا تحليليًا من خلال المنطق الاستنتاجي. على سبيل المثال. أدت دراسات إدارة المزارع في الهند في منتصف الخمسينات إلى اكتشاف حقيقة أن الإنتاج لكل فدان في المزارع الصغيرة الحجم أعلى من ذلك في المزارع الكبيرة.

هذا أدى إلى التفسيرات النظرية المختلفة للظاهرة التي لوحظت في الدراسات التجريبية. من ناحية أخرى ، يتم أولاً تطوير نظرية أو فرضية من خلال منطق استنتاجي من بعض الافتراضات ، ثم يتم اختبار التنبؤات القائمة على الفرضية من خلال طريقة استقرائية أو احصائية. إذا ثبت أن التنبؤات ثابتة مع الحقائق ، فإن الفرضية أو النظرية تثبت ، وإذا تبين أن تنبؤات النظرية لا تتسق مع الحقائق ، فإنها مرفوضة.

**ثامنا – التحليل الاقتصادي :**

**1 - مفهوم التحليل الاقتصادي[[17]](#footnote-18)**

التحليل الاقتصادي هو منهج علمي للبحث وأسلوب منطقي للدراسة الاقتصادية، من خلاله يمكـن تفـسير العوامل المؤثرة في سلوك الظواهر الاقتصادية، ويمّدنا بالأدوات المنطقية المختلفة التي يتّم استخدامها لاستنتاج النظريات الاقتصادية المختلفة، فإن كانت النظرية تمثل الخلاصة فإن التحليل يمثـل منهـاج البحث.

**2 - أهداف التحليل الإقتصادي**

يترّكز التحليل الاقتصادي حول مشكلة عامة هي كيف يتّم توزيع الموارد المالية والبشرية، وكيف يتّم تحقيق التناسق بين الخطوات اللاّزمة لهذا التوزيع وذلك بغرض إشباع حاجات الأفراد، ولهذا تتمثّل أهداف التحليل الاقتصادي في:

* نتيجة لتزايد حاجات الأفراد وتنّوعها وفي ظل الندرة النسبية للموارد، أصبح أحد الأهداف الأساسية للتحليل الاقتصادي هو ايضاح كيف تعمل المؤسسات الاقتصادية في توزيع موارد المجتمع، وكيف يتّم التنسيق في توزيع هذه الموارد حتى يمكن إشباع حاجات الأفراد.
* يهدف التحليل الاقتصادي إلى تقييم الكفاءة التي تعمل بها المشروعات الاقتصادية من أجل توزيع الموارد وتنسيق هذا التوزيع وذلك بغرض إشباع رغبات المستهلكين. حيث أّن الرفاهية الاقتصادية تكون بعد تحقيق أفراد المجتمع لأكبر اشباع ممكن وذلك عن طريق استخدام الموارد أحسن استخدام، وتوزيعها على الاستعمالات المختلفة.
* المساعدة في رسم السياسة العاّمة، حيث أّن التحليل الاقتصادي لا يقتصر على إيضاح كيف يعمل النظام الاقتصادي بل يوضح كيف يعمل بنجاح.

**3 - أنواع التحليل الاقتصادي**

يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي وفق عّدة معايير تتمثّل في:

[**إقرأ أيضا:**مفهوم العولمة الثقافية، مظاهرها وآثارها](https://www.tadwiina.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9%D8%8C-%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D9%88%D8%A2%D8%AB%D8%A7/)

* **أنواع التحليل الاقتصادي حسب معيار الحجم:**وحسب هذا المعيار يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي إلى:
1. **التحليل الجزئي:**ويسمى أيضا بالتحليل الوحدوي، وهو التحليل الذي يقوم على أساس دراسة الوحدات الاقتصادية الصغيرة التي تمثل النشاط الاقتصادي، أي الدراسة في هذه الحالة قائمة على أساس دراسة الوحدات الصغيرة مثل سلوك المستهلك والمؤسسة.
2. **التحليل التجميعي أو الكلي:**وهو التحليل القائم على أساس دراسة الاقتصاد الوطني في مجموعة أي النظر إلى المجتمع ككل، حيث تتّم دراسة الدخل الوطني أو الإنتاج الوطني للمجتمع ودراسة العناصر المكونة لهذا الدخل. ومن أمثلة الدراسات التجميعية أو الكلية دراسة مشكلة البطالة، دراسة الاستهلاك، والاستثمار، والادخار على المجتمع ككل.
* **أنواع التحليل الاقتصادي حسب معيار الشمولية:**وحسب هذا المعيار يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي إلى:
1. **التحليل الجزئي:**وهو يقوم على أساس تحليل ظاهرة معّينة مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على ما هي عليه.
2. **التحليل الشامل:**وهو التحليل القائم على أساس دراسة جميع العوامل التي تتغّير في وقت واحد، ويعتمد هذا النوع من التحليل على المعادلات الرياضية.
* **أنواع التحليل الاقتصادي حسب معيار الزمن:**وحسب هذا المعيار يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي إلى:
1. **التحليل الساكن:**وهو التحليل الذي لا يكون لعامل الوقت أي أثر في الدراسة، فهو التحليل القائم على أساس الدراسة في لحظة معينة. فعند دراسة أثر السعر على الكمية المطلوبة فإّننا لا نأخذ في اعتبارنا سوى أثر السعر في لحظة معّينة ولا نهتم بالسعر في الماضي أو في المستقبل.
2. **التحليل الساكن المقارن:**هو الذي يتناول دراسة حالة التوازن والانتقال إلى حالة توازن أخرى دون أن يتعرض إلى العوامل التي تؤثر في الظواهر الاقتصادية خلال فترة الانتقال من حالة التوازن الأولى إلى حالة التوازن الثانية.
3. **التحليل الحركي أو الديناميكي:**وهو عكس التحليل الساكن، أي هو التحليل الذي يأخذ في اعتباره عامل الزمن.
* **أنواع التحليل الاقتصادي حسب معيار الغرض المقصود من التحليل:**وحسب هذا المعيار يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي إلى:
1. **التحليل القائم على أساس النظرية الوضعية:**وهذا النوع من التحليل ينظر إلى الظواهر الاقتصادية كما هي في الواقع. وهذا النوع من التحليل يعّبر عّما يجب فعله للتأثير في هذه الظواهر على أساس المبادئ والقواعد والأصول الاقتصادية وذلك بغض النظر عّما إذا كانت الأهداف مقبولة اجتماعيا أو غير مقبولة.
2. **التحليل القائم على أساس معيار يهتم بتقييم الكيفية التي يعمل بها النظام الاقتصادي ومقارنته بمعايير معينة:**وهنا يظهر الجدل القائم فيما إذا كان التحليل الاقتصادي يتضمن اقتراح السياسات الاقتصادية، فهناك وجهة نظر ترى أّن اقتراح السياسة لا يعتبر جزءا من التحليل الاقتصادي العلمي، ذلك لأّن مثل هذه الاقتراحات لا بّد وأن تكون قائمة على أساس الحكم القيمي، أّما وجهة النظر الأخرى فترى أّن الاقتصاديين لهم خبرة في التحليل الاقتصادي مّما يجعلهم في مركز مناسب لاقتراح السياسات، وهذا ما نجده في الواقع عموما حيث نجد الاقتصاديين دائما يقّدمون مقترحات لمواجهة مشكلة اقتصادية معّينة.

**4 - أدوات التحليل الاقتصادي**

إذا كان هدف النظرية الاقتصادية (علم الاقتصاد) هو وضع القوانين الاقتصادية التي ترشدنا لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، فإّن هدف التحليل الاقتصادي هو وضع الأدوات التي تمّكننا من فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية المتشابكة، ويعتمد التحليل الاقتصادي عموما على أربع أدوات رئيسية يمكن اختصارها كما يلي:

**أ- الأداة الوصفية اللفظية:**

لقد شاع استخدام أدوات التحليل الوصفية اللفظية في النظرية الاقتصادية عندما كانت العلاقات الاقتصادية بسيطة غير معقدة، حيث تعتمد تلك الأداة في إيضاح العلاقات والظواهر والمتغيرات الاقتصادية على المنطق اللفظي.

وأسلوب التحليل اللفظي له مزايا عديدة، فهو أكثر قبولا لكثير من الدارسين خاصة من لا يفضلون التحليل الرياضي، كما أّن هذا الأسلوب يمكن أن يؤّدي نفس مهمة التحليل الرياضي وبنفس الكفاءة ولكن ذلك في حالة النماذج الأولية التي لا تحتوي على العديد من المتغيرات. ولكن استخدام هذا الأسلوب يصبح أكثر صعوبة وتعقيدا عند محاولة تفسير
النماذج التي تحتوي على عدد أكبر من المتغيرات، وقد يصبح عديم الفائدة تماما في النماذج الأكثر شمولا.

ولهذا يمكن القول على أّن هذه الأداة غير دقيقة بالقدر الكافي للتعبير عن العلاقات الاقتصادية المختلفة التي تنطوي عليها النظرية الاقتصادية.

**ب-** **الأداة الرقمية:**

وتعتمد تلك الأداة في إيضاح العلاقات والظواهر والمتغيرات الاقتصادية على التحليل الإحصائي باستخدام الأرقام ودلالتها، فعلى سبيل المثال يمكن التعبير عن قانون الطلب أي العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة مع ثبات العوامل الأخرى من خلال جدول الطلب، وهو جدول يعّبر بالأرقام عن وجود علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة.

**ج-** **الأداة الهندسية البيانية:**

وتعتمد هذه الأداة على الأشكال والرسومات البيانية للتعبير عن العلاقات والظواهر والمتغيرات الاقتصادية. كأن يعّبر عن جدول الطلب باستخدام ما يسّمى منحنى الطلب وذلك لإيضاح العلاقة العكسية بين السعر والكمية.

ويلاحظ أّن التحليل البياني له قوة جذب خاصة في أّنه يمثل عرض تصويري للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، ويجد الكثير استحسانا للعلاقة بين متغيرين عند عرضها في رسم بياني عنه في صورة معادلة جبرية، لكن ما يأخذ على التحليل البياني هي عدم قدرته على تصوير الحالات التي تزيد عدد المتغيرات فيها عن ثلاثة.

**د-** **الأداة الرياضية القياسية:**

وهنا يستخدم المنطق الرياضي في إيضاح العلاقات والظواهر والمتغيرات الاقتصادية، وقد شاع استخدام هذه الأداة في التحليلات الاقتصادية الحديثة وأصبحت تمثل فرعين من فروع علم الاقتصاد هما الاقتصاد الرياضي والاقتصاد القياسي. وهكذا تتطور التعبيرات الرياضية والقياسية للنظرية الاقتصادية حتى نصل إلى تكوين النماذج الاقتصادية بكل أبعادها فيما يسمى بالاقتصاد القياسي.

ومن مزايا الأسلوب الرياضي، أّنه يد ّعم التحليل بالمنطق والدقة ويمّكن من عمل التعميمات خاصة في المراحل التحليلية المتقدمة والتي تتناول النماذج ذات المتغيرات الكثيرة حيث تزداد العلاقات بينها تشابكا وتعقيدا.

وهكذا يلاحظ تعّدد الأدوات المستخدمة في إيضاح النظرية الاقتصادية المكونة لعلم الاقتصاد والمهم أن نشير إلى أّنه لا يوجد تعارض بين تلك الأدوات بل يوجد تكامل، وتشترك جميعا في تعميق فهم واستيعاب النظرية الاقتصادية.

1. توفيق عبد الرحمان حسن ، مبادئ الاقتصاد الجزئي ، عمان ، الأردن ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، 2011 ، ص 17. [↑](#footnote-ref-2)
2. خالد الوزني ، **مبادئ الاقتصاد الكلِّيِّ** ، دار وائل، عمان، 2004، ص49. [↑](#footnote-ref-3)
3. المهدي ناصر ، مطبوعة علمية بعنوان " مدخل لعلم الاقتصاد "موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، ًص5. [↑](#footnote-ref-4)
4. توفيق عبد الرحمان حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 29. [↑](#footnote-ref-5)
5. أحمد حسن الرفاعي، خالد واصف الوزني ، مباديء الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق ، ط2 ، عمان ، الأردن ، دار وائل للنشر ، 1997 ، ص14. [↑](#footnote-ref-6)
6. أحمد حسن الرفاعي، خالد واصف الوزني ، مرجع سبق ذكره ، ص26. [↑](#footnote-ref-7)
7. محمد حامد عبد الله ، اقتصاديات الموارد ، ط1 ، الرياض ، جامعة الملك سعود، 1991 ، ص 07. [↑](#footnote-ref-8)
8. طلعت الدمرداش ابراهيم ، الموارد الاقتصادية، ط1 ، الزقازيق ، مصر ، مكتبة القدس ، 2007 ، ص 29, [↑](#footnote-ref-9)
9. أمل حمد علي العليان ، الأمن المائي العربي مطلب اقتصادي سياسي ، ط1 ، الرياض ، المملكة العربية السعودية، دار العلوم للطباعةو النشر ، 1996، ص 34. [↑](#footnote-ref-10)
10. أمال اسماعيل شاور ، الموارد الاقتصادية ، القاهرة ، مصر ، 2000 ، ص22. [↑](#footnote-ref-11)
11. عبد الوهاب الأمين ، مباديء الاقتصاد الكلي ، ط1 ، عمان ، الأردن، الحامد للنشر و التوزيع ، 2002 ، ص38. [↑](#footnote-ref-12)
12. كامل بكري ، محمود يونس ، عبد النعيم مبارك ن الموارد و اقتصادياتها، بيروت ، لبنان، دار النهضة العربية ، ص 41. [↑](#footnote-ref-13)
13. https://ar.triangleinnovationhub.com/methods-economic-analysis. [↑](#footnote-ref-14)
14. كامل بكري ، محمود يونس ، مرجع سابق ، ص 47. [↑](#footnote-ref-15)
15. محمد يسرى ابراهيم دعبس ، الموارد الاقتصادية ، ماهيتها ، أنواعها اقتصادياتها ، الإسكندرية ، مصر ، دار المعارف ، 1996 ، ص41. [↑](#footnote-ref-16)
16. محمدي فوزي أبو السعود ، مقدمة في اقتصاديات الموارد و البيئة ن الاسكندرية ، مصر ، الدار الجامعية ، 2006 ، ص 33. [↑](#footnote-ref-17)
17. https://www.tadwiina.com [↑](#footnote-ref-18)